# من يتحمل مسؤولية البناء العشوائي وارتفاع أسعار مواد البناء حالياً؟

بغداد / سناء النقاش

**أينما تجولنا في بغداد والمحافظات نجد حملة واسعة للبناء.. دور صغيرة، وقصور فارهة، وعمارات، بإجازات رسمية وغالباً بلا إجازات، وبناء في الدوائر الرسمية والورش والمعامل الأهلية، إنها ظاهرة لافتة للنظر أدت إلى التهافت على المواد الإنشائية فارتفعت أسعارها على نحو ملحوظ مما حمل الكثيرين إلى تخزينها ومن ثم بيعها مرة أخرى بسعر أعلى سواء كان حديد التسليح أو الشيلمان أو الطابوق والكاشي والسمنت والجص والخشب وغيرها من المواد وهو ما ضاعف أسعار اليد العاملة في هذا المجال.**

صفحة في "الحدث الاقتصادي" قامت بجولة واسعة شملت عدداً من (سكلات بيع المواد الإنشائية) وتحاورت مع المقاولين. مع اصحاب مشاريع البناء والوسطاء.

❖الوسيط جاسم الفلاحي يؤكد أن صيف هذا العام شهد ارتفاعاً ملحوظاً في اسعار المواد الإنشائية لكثرة الطلب عليها وخاصة مادة السمنت بسبب التوسع الكبير الذي تشهده بغداد نتيجة التجاوز على اراضي الدولة وبنائها إضافة إلى اضطرار بعض الذين يقومون حالياً ببناء دور لهم في الأراضي التي منحتها لهم الدولة سابقاً خوفاً من مصادرتها كونها غير مبنية وخوفاً من التجاوز عليها.

❖ويرى السيد جاسم إن الإقبال العالي على السمنت العراقي حيث لا يتوفر منه إلا كميات محدودة مع توقف بعض المعامل عن الإنتاج مما أدى إلى مضاعفة سعره بالرغم من وجود أنواع أخرى من السمنت في سوق المواد الإنشائية وخاصة السمنت اللبناني إلا أن العراقي مرغوب كونه أفضل وهو مقاوم للملوحة وللظروف الجوية التي يتسم بها جو العراق حيث البرودة العالية والرطوبة الكبيرة في الجو شتاءاً وجفاف جوه صيفاً مع وجود نسبة من الأملاح في المياه المتوفرة حتى العذبة منها.

❖وبين المقاول إياد عبد الرحيم أن السمنت والطابوق العراقي مهم في البناء ولا يمكن إبداله بأي منتوج مستورد آخر وخاصة في المناطق الجنوبية وابتداءً من الكوت وحتى الفاو في البصرة لأن نسبة الملوحة في الماء والرطوبة في الجو واضحة لذا فالسمنت اللبناني والسوري المستورد حتى إن كان سعره مناسباً فهو غير مرغوب فيه لأنه لا يقاوم في البناء فضلاً عن تشخيص الكثيرين لحالات الغش في هذه النوعيات.

## ارتفاع في أجور عمال البناء أكثر من أية مهنة أخرى

❖السيد شمران حميد صاحب معمل طابوق يرى ضرورة التوسع في إنشاء معامل جديدة للطابوق لسد الحاجة الملحة والطلب المتزايد عليه حيث إن العراق يشهد حملة بناء كبيرة ابتداءً من عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام وحتى الآن ويفيد خلال حديثه أن المواد الإنشائية العراقية مرغوبة في دول الجوار وخاصة في إيران وجنوب تركيا فيقوم بعضهم بتهريب السمنت والطابوق وحديد التسليح إلى هذه الدول بسبب عدم ضبط الحدود والانفلات الأمني الموجود لذا زاد سعر هذه المواد مما أثقل كاهل المواطن العراقي.

المواطن إحسان مظفر بنى داراً له في منطقة بغداد الجديدة وبطريقة أصولية وبخريطة مصدقة من قبل أمانة بغداد شكا من طول الإجراءات في إصدار الموافقة على البناء ومن ارتفاع أسعار المواد حيث إن كيس السمنت الواحد يصل سعره إلى ٨٠٠٠ دينار وفي الازمات يباع بسعر ٩٠٠٠-١٠٠٠٠ دينار أما الطابوق فقد وصل سعر الدبل إلى ٢٨٠ ألف دينار وأحياناً إلى ٣٠٠ ألف دينار وهكذا بالنسبة للمواد الأخرى أما اليد العاملة فهي الأخرى تضاعفت استجابة لأسعار المواد لأن أجرة الخلفة تصل إلى ٣٥ الف دينار يومياً وسعر العامل غير الماهر ٧٠٠٠ دينار وسبب ذلك هو أن مهنة البناء صعبة ويحجم عنها الكثيرون بينما يتجه أغلبهم إلى الأعمال الأقل جهداً وبالأجور نفسها.. لذا فإن من يريد البناء لابد له من ان يجد مقاولاً ثقة ولا يتحول هو الآخر إلى عبء على من يتعاقد معه ولديه عمال أمينون ومن ذوي الخبرة فضلاً عن مصاريف مد الأنابيب والكهرباء والابواب والشبابيك وغيرها من الأشغال التكميلية كالنثر والصبغ والمجاري لذا فالبناء ليس سهلاً كما يعتقد بعضهم وإن بناء غرفة واحدة يكلف حالياً خمسة إلى سبعة ملايين دينار فكيف الحال في بناء بيت كامل لذا نناشد وزارة التجارة لتوفير المواد الإنشائية وتزويد أصحاب الإجازات بها كما كانت تفعل في السابق وتوجه لمن يتحمل مسؤولية البناء العشوائي وارتفاع أسعار البناء في بغداد والمحافظات وهل هناك جهة تملك السلطة لإيقاف سرطان البناء العشوائي الذي اشعل نار الأسعار؟

في الهم الاقتصادي

# اللعبة الماكرة وراء انخفاض أسعار الأسهم

حسام الساموك

يشهد سوق الأوراق المالية ما يعرف برحلة الشتاء والصيف وفق آليات أبعد ما تكون عن دورة المواسم، لأن الفصول في أروقة السوق تتبدل مزاجياً وآنياً وفقاً لمقتضيات مصالح حيتان السوق من كبار المستثمرين الذين يفصلون على أحجامهم مواسم البيع والشراء دون ان يقوى أي تيار على منافستهم معززين بفريق الوسطاء المستحوذ على كل شاردة وواردة وبمعزل عن أية فعالية لأية جهة رقابية أو فنية.

ولكي نوضح واقع السوق الراهن نشير إلى أن مناخ السوق الآن ينبغي أن يستجيب لطلبات شراء المضاربين الكبار وفق آليات متعارف عليها بالتنسيق مع الوسطاء كما المحنا، لذلك فإنك تجد اتجاهاً عاماً في حركة الأسهم يميل إلى الانخفاض، ليس وفق نهج انسيابي قد يتوهمه بعض حسني النيات اعتماداً على مبدأ العرض والطلب، إنما هناك آليات - كما قلنا - يتم تنفيذها وفق برامج التضليل والتأثير النفسي لدفع - إن لم نقل توريط - المستثمرين قليلي الخبرة.

أما كيف يتم تنفيذ هذه الآلية؟ فقد تعارف هذا النفر على (تنويم معناطيسي) مبتكر حين ينتهي موسم البيع ويخرج فرسانه بما لذ وطاب من أرباح هائلة ليتهيأوا لموسم الشراء حسبما يلي:

يتم عادة الاتفاق على أسهم شركات معينة مرشحة (لتصعيد أسعارها) حسب ظروف كل منها، كحساب احتمالات قيام هيئاتها العامة بتصعيد رساميلها أو ربما رسملة ارباحها، أي تحويل نسب تلك الأرباح إلى اسهم تصرف للمساهمين اعتماداً على مصادر معلومات قد تكون مصطنعة، وقد تكون صحيحة يتم تسريبها عن طريق العلاقات الشخصية مع أعضاء مجلس إدارة هذه الشركة أو تلك، فيقوم أحد المضاربين بطرح كمية قليلة من اسهم مسجلة باسمه تعرض باسعار منخفضة، ما أن يتم شراؤها حتى يكون الطعم جاهزاً للاصطياد حيث يتردد أن هناك هبوطاً في اسهم هذه الشركة أو ربما باسهم الشركات عموماً، ليضطر الفريق الأكبر من المساهيمن اضطرارهم لبيعها باسعار أقل من ذلك ليتلقف المضاربون ملايين، أو ربما مليارات الأسهم، فيعيدوا الكرة بالقلوب في موسم بيع آخر قد لا يتأخر أكثر من شهر.

هذا ما يتم تداوله في سوق الأوراق لينعم المضاربون ومن ورائهم الوسطاء الذين يسهلون لهم عملية الانقضاض على الضحايا بالأرباح الطائلة من دون ان تمارس أي من الأجهزة الرقابية أو الفنية في السوق أو هيئة الأوراق دورها المفترض في إيقاف التداول أو الحد من المخالفات الصارخة ليغدوا السوق في بعض تداولاته لا يختلف كثير عن موائد القمار الصاخبة.

# في الصيف ضيعنا (النفط)

بغداد / رياض القره غولي

غادرنا إلى غير رجعة المثل القائل في (الصيف ضيعت اللبن) ليحل محله المثل الجديد (في عز الصيف ضيعنا النفط)، إذ ما زالت المحروقات والكهرباء تمثلان متلازمة ترفض الانفصال عن بعضهما البعض الآخر فالمحروقات يتقدمها (النفط الأبيض والبنزين) يتأثران منذ أكثر من سنتين بتذبذب الطاقة الكهربائية وترديها والمفارقة العجيبة المترتبة عليها اليوم ان حشوداً كبيرة باتت تقف أمام محطات توزيع المنتجات النفطية للحصول على مادة النفط الأبيض قبل أكثر من (خمسة أشهر) على قدوم الشتاء لأن الصورة المأساوية للشتاء الماضي وصور الامتهان والذل والانتظار الطويل غير المجدي أمام المحطات في ظل البرد القارس ترفض مغادرة مخيلة الكثيرين من الفقراء في أغلب المناطق الشعبية. الذين اكتووا بنار الأزمة ومعاناتها نساءً ورجالاً وأطفالاً وشيوخاً قضوا (سهراتهم) ليلاً برغم تداعيات الظروف الأمنية، بانتظار الحصول على (جليكان) من النفط الأبيض يملؤون به خزانات (لالاتهم) ومدافئهم في ظل غياب التيار الكهربائي وإمكانية استخدام أجهزة التدفئة الكهربائية البديلة.. ووقتها وصل سعر برميل النفط الأبيض البالغة سعته (٢٠٠) لتر إلى (١٥٠) الف دينار يقول المواطن سليم عبد من حي العامل الذي كان يقف في (طابور) صباحي للحصول على النفط الأبيض أن مواعيد تجهيز النفط الأبيض للمحطات غير معلنة مما يقلل من إمكانية استفادة المواطنين منها ويسمح للعمال غير النزيهين الذين يقومون بمهمة التجهيز ببيع الكميات المتبقية إلى أصحاب العربات والجرارات والأفران بأسعار تجارية يصل سعر البرميل فيها إلى (٤٥) ألف دينار وهذا الوضع ساهم فيه عجز ملاكات وزارة النفط التفتيشية من ضبط حالات الفساد في محطات التوزيع واتخاذ إجراءات رادعة بحق أصحابها مما أغرى الكثيرين بعمليات التلاعب والاتجار بهذا المنتوج الضروري.

ويضيف بالقول أن الناس تخشى تكرار تجربة العام الماضي الشتوية والتزاحم والتدافع والانتظار الطويل للحصول على النفط الابيض في ايام الشتاء، لذلك تجد الكثيرين يحاولون التخلص من آثار تلك التجربة بجمع ما يمكن الحصول عليه في فصل الصيف استعداداً لفصل الشتاء غير ان اغلب الناس تعرف هذه الحقيقة وهذا يفسر الزحام الشديد صيفاً على محطات توزيع النفط الأبيض.

أما المواطن علي خضير من الوشاش فيقول أنه لحسن الحظ استطاع الحصول على ٨٠ لتراً من النفط الأبيض من محطة تعبئة الرسالة في المنصور والتي تشهد انسيابية في التوزيع بفضل حسن الإجراءات المتبعة في هذا الصدد إذ تبلغ حصة صاحب كل بطاقة تموينية (٤٠) لتراً إلا ان متابعة إدارات التوزيع والعاملين ووجود رقابة كفيل بضمان انسيابية التوزيع في أي محطة..

والمواطن ستار محمد من الدورة ذكر أن إدارة محطة توزيع النفط الأبيض مترددة وفاشلة في الوقت نفسه في السيطرة على توزيع مادة النفط الأبيض حتى إن أفراد حماية المحطة الواجب تدخلهم في السيطرة على توزيع هذه المادة وضبط (الطوابير) تخلوا عن مهمتهم وإن التوزيع خلال اليوم الثالث عشر من هذا الشهر شهد أسوأ حالاته فقد ترك (خرطوم)التجهيز (الهوز) بأيدي (باعة) السوق السوداء من اصحاب العربات والجرارات والسيارات الحوضية الذين استحوذوا على كميات النفط المجهزة للمواطنين وحرموهم من حصصهم تحت أنظار افراد إدارة المحطة والتي لا يفسر سكوتها إلا تواطؤها معهم إذ يقول كثير من الناس أنهم (مافيا) يتبادلون المنافع فيما بينهم حتى وصل الأمر بهم إلى رش المواطنين بالنفط الأبيض لتفريقهم والاستحواذ على كميات النفط لمصلحتهم.

وشاطره الراي المواطن عماد علوان الذي أكد أن وضع المحطات في آليات التوزيع تكاد تكون متشابهة يجمعها قاسم مشترك هو الفساد الإداري واستحواذ نفر من ضعاف النفوس والمنتفعين وتجار الأزمات ممن يسعون وراء السحت الحرام، على عمليات تجهيز النفط وإن بقاء الصورة على حالها ينذر من الآن بأزمة مماثلة كسابقتها يظل فيها المواطن يحلم بالدفء خلال ليالي الشتاء القارس من دون جدوى.

وتتساءل المواطنة هناء عبد الله حمزة عن قدرة وزارة النفط على استيعاب أزمة المحروقات لتلبية احتياجات المواطنين منها من خلال استغلال أشهر الصيف الحالية بضخ كميات اكبر من النفط الأبيض على وجه الخصوص شريطة السيطرة على توزيع المنتوج بإنسيابية عالية قبل أن يداهمنا الشتاء وتتفاقم الأزمة المرتبطة أصلاً بتداعيات قطاع الكهرباء الذي فشلت إدارته حتى الآن في معالجة وضعه وتخطي أزمته التي بحلها ستتراجع معدلات استهلاك مادة النفط الأبيض في عمليات التدفئة من خلال اعتماد المدافئ الكهربائية.

وتستطرد قائلة أن توزيع المنتجات النفطية وخاصة النفط الأبيض بالكوبونات (البطاقات) سيضمن حق الجميع في الحصول على هذه المادة إذا ما تم ضبط هذه العملية من حالات التلاعب والتزوير.

# (كونسورتيوم للاتصالات) يوسع خدمات النقال في العراق

الكويت/الوكالات

اعلن (كونسورتيوم) الذي يضم شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية أم.تي.سي وشريكها العراقي "أثير" إنه يعد لتوسيع تغطية شبكة الهاتف النقال قريبا إلى شمال العراق، في محاولة لتغطية جميع أنحاء الجمهورية.

وقال المدير التنفيذي للكونسورتيوم علي الدهوي في بيان إنه يعتزم توسيع تغطيته إلى الأجزاء الشمالية من العراق قريبا في إطار سعيه لتغطية كل المناطق العراقية.

وقال الدهوي إن عدد مشتركي أم.تي.سي-أثير في العراق تجاوز ٦٠٠ ألف مشترك.

وفاز الكونسورتيوم بترخيص عام ٢٠٠٣ لإقامة شبكة هاتف نقال في جنوب العراق، لكنه وسعها في وقت لاحق إلى وسط البلاد.

وحصلت أم.تي.سي وأثير على ترخيص بإقامة شبكة في شمال العراق، لكنهما تقدمان الخدمات حاليا في المنطقة الوسطى بينما منح الترخيص الأصلي لوسط العراق إلى شركة أوراسكوم تليكوم المصرية.

من ناحية أخرى قالت إم.تي.سي إنها وقعت عقدا بقيمة ٣٠ مليون دولار مع شركة موتورولا في إطار مبادرة لتوسيع الشبكة. ويتضمن التحديث نشر برنامج موتورولا لدعم الشبكات.

وقالت الشركة إن الصفقة ستساعدها في زيادة الطاقة وتوفير الخدمة وجودة الصوت عبر شبكتها في الكويت، بينما ستمكّن مشتركيها الذين يزيد عددهم على ١,٥ مليون مشترك من تحديث خدماتهم.

وقال كبير مسؤولي التكنولوجيا في أم.تي.سي خالد الهاجري في بيان إنه في سوق اتصالات تنافسي مثل الكويت يجب أن يتوافر للمشتركين إمكانية الدخول، وجودة الصوت وتوافر الشبكة للوفاء باحتياجاتهم في مجال الاتصالات.

وتعتبر أم.تي.سي من أكبر مشغلي الهاتف النقال في الشرق الأوسط وأفريقيا، ولديها أكثر من ٩,٥ ملايين عميل في ١٨ دولة هي الكويت والبحرين والأردن والعراق ولبنان و١٣ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء.

ATHER
WATANIYA TELECOM

# لوفتهانزا تعود إلى الجزائر بعد غياب ١٥عاما

بون/ الوكالات

توقعت شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا أن تتحول الجزائر إلى أحد أسواقها الواعدة بعد يومين من استئناف رحلاتها إلى هذا البلد بعد ١٥ عاما من الغياب.

وقال المدير العام للشركة هيبرت ريخل إن عودة لوفتهانزا إلى الجزائر أملتها تغيرات في المجالين السياسي والأمني بالبلاد، واصفا الوضع السياسي في الجزائر بأنه مستقر جدا.

أما نائب رئيس قسم المبيعات والخدمات في لوفتهانزا فقال في مؤتمر صحفي بالجزائر العاصمة إن "الجزائر ستشهد حركة كبيرة في مجال النقل الجوي مستقبلا" وإن ربط العاصمة الجزائرية بالشبكة العالمية للوفتهانزا التي تشمل ٨٠٠ وجهة، يدخل في إطار الاهتمام الذي توليه الشركة للمناطق البترولية في العالم.

وقد سيرت الشركة الألمانية أول أمس أول خمس رحلات ستنظم أسبوعيا بين فرانكفورت والجزائر على أن يكون سعر التذكرة ٥٦٦ دولارا، مع احتمال تخفيضه ابتداء من تشرين الأول القادم.

وحذت لوفتهانزا بذلك حذو العديد من شركات النقل الجوي الأوروبية مثل الخطوط الجوية الفرنسية وبريتش أيرويز التي قاطعت الجزائر بسبب أعمال العنف التي شهدتها بعد عام ١٩٩٢، قبل أن تعود في السنوات القليلة الماضية مع تحسن الوضع الأمني.

## حركة سوق المواد الانشائية

| المادة | الكمية | السعر بالدنيار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | طن | ١٩٥٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | طن | ٢١٠٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن | ١٥٥٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٥٠٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٠٠٠٠٠ |
| الطابوق | ٤٠٠٠ طابوقة | ٤٥٠٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن | ٩٥٠٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ٨٠٠ |
| بورك الاهلية | طن | ٨٠٠٠٠ |

## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٠ | ١٤٨٠ |
| اليورو | ١٨٥٠ | ١٨٧٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٢٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٤٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٣٩٥ | ٤٠٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٥ | ٣٩٠ |
| الليرة السورية | ٢٧ | ٢٨ |